

الفصل الأول

فكرة التعاون

يطلق التعاون في أوسع معانيه على المذهب القائل بأن الاجتماع البشرى قد يصل الى أقرب ما يستطيع من الكمال باستبدال تنافس الأفراد في الأثرة بالعيش والسعي لمصالحتهم ومصالحة ذويهم دون سواها بنظام أساسه تبادل المعونة بحيث يسعى الفرد لمصلحة المجموع الذى ينتمى إليه سعياً مقروناً بالغيرة والإخلاص ويسعى المجموع لمصلحة الفرد ذلك السعى بذاته . وشعار هذا المذهب «الفرد للجماعة والجماعة للفرد» فهو يرمى الى ملامشة تنافس بنى الإنسان في معترك الوجود حتى يحل محله تعاونهم على شؤون الحياة برغبتهم المحضة وقد اندمجت مبادئ هذا المذهب بعض الاندماج فى الحركة التعاونية التى قامت على الاشتراك الاختيارى لتبادل المعونة فى سبيل إنتاج الثروة والانتفاع بنتيجة ذلك التعاون إما بانفاق الناتج فى وجوه تعود بالفائدة على مجموع الشركاء أو بتوزيعه على أفرادهم بما يطابق مبادئ العدل والعقل والنفع المشترك التى اتفقوا عليها من قبل⁽¹⁾

وقد يتوهم ان هذا المذهب ربما بعث على التواكل وقضى على الجهد الذاتى والابتكار الشخصى وهما قوام الحياة ومنشأ الأعمال العظيمة منذ فجر التاريخ والواقع أنه بعيد عن ذلك المرمى كل البعد لأن أساسه استخدام قوة المجموع لتنظيم الجهود الفردية تنظيمًا يزيد من إنتاجها ومن الانتفاع بثمراتها وهو لا يقضى

(1) دائرة المعارف البريطانية الطبعة الحادية عشرة

على التنافس الآ حيث يكون التنافس مضعفاً لقوة تلك الجهودات . ولناخذ لذلك مثلاً بسيطاً أهل قرية يكثر فيها البقر ويزيد ابنه عن حاجتهم فان تركوا وشأنهم صنع كل على انفراد ما يستطيع من الزبدة والجبين ونحوها وتنافس مع جيرانه في توريدها الى أقرب التجار للقرية وربما ترتب على تنافسهم هذا هبوط الأسعار التي يتقاضونها اما ان انشأوا معملاً تعاونياً فانهم يصنعون الزبدة ونحوها في ذلك المعمل بالآلات الموضوعه على أحدث المبادئ العامية التي لا قبل لكل منهم على حدته باستجالاتها فتزداد قيمة ما يصنعونه عن ذي قبل كما أنهم يستطيعون تخير الأسواق التي يبيعونه فيها بالثمن الراج فضلاً عن الاقتصاد في نفقات النقل ونحوها وهم مع ذلك لم يتلاش فيهم الجهد الذاتي بل كل يسعى الى العناية بماشيتته استزادة لما تدر من اللبن ويقتصر التنافس بينهم على هذا السعي المحمود . أضف الى ذلك ان كلاً منهم يسعى الى وصول معملهم التعاوني الى غاية الكمال في اتقان الصناعة لأن هذا السعي من كل فرد في سبيل خير المجموع انما يعود بالفائدة على الفرد بالذات في نهاية الأمر

ولذلك يصح أن يقال ان التعاون قد وفق على نوع ما بين الأناية والغيرية حيث حمل الفرد على خدمة الجماعة توصلاً لخدمة شخصه

وقد وصفنا الاشتراك لتبادل المعونة بأنه اختياري تمييزاً له عن الاشتراك القهري الذي ليس هو من التعاون في شيء . وهو الذي يمتص همه الفرد لفائدة المجموع بحيث لا يعني بنتيجة العمل الأ المجموع كما يحصل في زمرة من فعلة الحفر مثلاً فان كلاً منهم يشترك اشتراكاً قهرياً مع الآخرين ويقوم بحصة في الجهد المشترك ولكنه لا يهتم بما وراء ذلك . أما الاشتراك الاختياري فهو على تقيض الاشتراك القهري لأن مرماه الحقيقي خدمة الفرد لا استخدامه ومضاعفة مجهوداته لا اهتضامها ففي الاشتراك القهري يقدم الفرد نفسه للجماعة اذ لا سبيل له الى غير ذلك لأن الجماعة هي وحدها التي تستطيع القيام بالعمل فتسأل دون سواها عنه . وفي الاشتراك الاختياري يقدم الفرد نفسه للجماعة لأنه يعلم عن يقين أن الجماعة في مقابل ذلك تقدم نفسها اليه فتضاعف قدر قوته الفردية ولا تمتصها وتضمن له الاحتفاظ بحريته وقوة ابتكاره

وتزيد من قيمتها . ومن هنا قيل تبتدىء القوة الأدبية حيث يبدأ تعلق الفرد بالجمعية التي ينتمى إليها أياً كانت (١)

ومن البديهي أن الفرد الذي يريد أن يخدم نفسه بخدمة الجمعية التي ينسب إليها لا يستطيع أداء تلك الخدمة بالتواكل بل لا بد له من الاعتماد على النفس ولذلك كان هذا المبدأ من أهم أركان فكرة التعاون والشركات التعاونية تضطر أعضاءها اضطراراً للعمل به لأنها لا تتعرض للقيام بأعمال الناس بطريق الاشتراك وإنما هي تستخدم قواهم المشتركة لتمكينهم من اجادة القيام بتلك الأعمال بأنفسهم . فشركات التعاون الزراعية مثلاً لا تتولى زراعة أرض أعضائها وإنما هي تسخر جهودهم المشترك في سبيل تهيئة الأسباب التي تمكن كل واحد منهم من زراعة أرضه بنفسه على وجه يضمن له الحصول على أقصى ما يمكن من ثمرات تلك الزراعة . ولذلك قد يوصف التعاون بأنه زراعى ولكن لا يسوغ وصف الزراعة بأنها تعاونية . قال وولف (٢) لا بد للتعاون الزراعى من أن يكون « فردياً » لأنه يدنى لكل عامل الجزاء الحق على عمله الشخصى وهو يبد ذلك « اجتماعى » لأنه صيرر العامل بالضرورة عضواً فى جمعية قائمة بذاتها مستقلة بأمرها ولتأخذ القروض التي تقرضها شركات التعاون (زراعية كانت أو غير زراعية) مثلاً ثانياً على تمسك الشركات بهذا المبدأ فان تلك القروض ليست بالهبات التي تكال جزافاً ولا هي بالمال الذي يعطى بلا فائدة . ولكنها سلف تعطى بالفائدة الاعتيادية (أو ما يقرب منها) بالضمانة اللازمة على حسب الأصول التجارية لاستعمالها في وجوه مشمرة (٣) وغاية ما في الأمر ان ذلك العضو الفقير الضعيف الشأن الذي لا سبيل له الى طرق أبواب البنوك الاعتيادية ولا الى تقديم الكفالات التي ترضيها أصبح في

(١) من خطاب للمرحوم جوزيف ريبيل Joseph Ribet الذي كان مفتشاً عاماً لوزارة الزراعة الفرنسية نشرت في مجلة مصر الحديثة (صحيفة ٢١٧ من السنة الثالثة)

l'Egypte Contemporaine

(٢) Henry W. Wolff من اكبر دعاة التعاون في إنجلترا وله مؤلفات ورسائل في

المنزلة الأولى من الاهمية

(٣) شرط استعمال السلف في وجوه مشمرة غير عام في جميع شركات التعاون على أن كل

الدلائل تشير الى أن معظم السلف التي تقرضها تلك الشركات تصرف تادة في شؤون مشمرة أو مشروعة سواء تقيدت بهذا الشرط أم لا

استطاعته بلا عناء أن يلجأ الى شركته التعاونية للحصول على المال الذي يصلح به شأنه دون أن يرسف في قيود الربا

في كل أمة عدد عظيم من أصحاب الأبدان الذين لا يفعل أيديهم عن العمل النافع الذي يقوم بأودهم إلا تعذر حصولهم على المال فاذا تيسر لكل منهم مبلغ زهيد استطاع أن يعيش عضواً شريفاً عاملاً في الجمعية البشرية سواء باستعمال ذلك المبلغ في شراء الأدوات اللازمة لصناعته ان كان صانعاً أو في سد النفقات الزراعية الأولية ان كان فلاحاً وقس على ذلك . ولكن عجز هؤلاء الناس عن تدبير المال يترتب عليه ترك تلك القوى البشرية مهملة لا تستخدم وفي ذلك من التبذير في حياة الأمم ما لا يخفى على أن الضرر لا يقف عند حد عدم الانتفاع بتلك القوى في سبيل ترقية الكفاءة الاقتصادية للأمم ولكنه أبلغ من ذلك كثيراً اذ لا مناص من أن تصبح هذه القوى المهملة عاملاً عظيماً من عوامل الفساد

تلك القوى البشرية التي اعتقلها الفقر يحولها التعاون الى قوى عاملة نافعة فعالة في كيان الأمم وما ذلك لأنه يقوم بأودها بل لأنه يهيء لها السبيل الى تلك الغاية فيغنيها عن يقوم بأودها . تدبر شركات التعاون المال لأولئك السيئ الحظ لا احساناً ولا تصدقاً فتقوى فيهم ملكة الاعتماد على النفس وتحملهم على الكد وتبعث فيهم روح الانفة والترفع عن قبول الاحسان فيعيشون بكدهم ويفنون من ثمرات اتعابهم بما اقترضوه وهم رافعو الرؤوس شاعرون بأنهم أعضاء حية في الجسم الانساني

ومن هنا يتبين الفرق بين الجمعيات الخيرية وشركات التعاون فالأولى وان كانت كثيراً ما تسعى لتدبير أسباب الرزق لمن لا عمل لهم ولكن وظيفتها الرئيسية القيام بأود الانسانية البائسة التي لا سبيل لها الى الحياة إلا بالاحسان وأما الثانية فانها تهيب الوسائل الأولية التي تمكن فقراء العمال والصناع والتجار والفلاحين ونحوهم من أن يعيشوا عيشة شريفة مستقلة بكدهم الذاتي معتمدين على أنفسهم لا على فضلات سواهم ولذلك فكما انتشرت شركات التعاون قللت من ثقل العبء الملقى على عاتق الجمعيات الخيرية

وقد حلّ التعاون عقدة من العقد الاقتصادية الكبرى إذ جعل الحصول على المال في مقدور العامل الذي لا يمتلك إلا الأمانة فصير الأمانة رأس مال كما قال لوتساتي^(١) وصير العامل ماليّ نفسه كما قال شولز ديلتش فتداعت أركان النظرية القائلة بأن العمل ورأس المال قوتان متضادتان لا تتفق أغراضهما فلا مناص من دوام العدوان بينهما

وقد انطوى التعاون على تقيض مبدأ الاشتراكيين الداعين الى اقامة الاجتماع الانساني على قاعدة شيوع المرافق الاجتماعية ومنتجات الثروة . ولا غرابة في ذلك لأن التعاون انما يستخدم الجهد المشترك في سبيل تمتع العامل الفقير والصانع والتاجر والفلاح ومن جرى مجراهم بالاستقلال الاقتصادي الشخصي وكما تختلف شركات التعاون عن الجمعيات الخيرية تختلف أيضاً عن الشركات التجارية الاعتيادية على أنواعها ولا يقتصر هذا الخلاف على النظام (مما سيأتي ايضاحه في موضعه) بل يتناول الأغراض بنوع خاص فالشركات التجارية شركات أموال المال فيها الكلمة النافذة والرأى القاطع . أما شركات التعاون فجمعيات أشخاص يستوى فيها الوضع والرفيع من الأعضاء بصرف النظر عن قيمة حصص كل منهم في رأس المال (ان كان لها رأس مال) فالكل سواء في الإشراف على أعمالها بلا فارق ولا تمييز . فهي اذن شركات ديموقراطية قائمة على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات والشركات التجارية شركات استثمار أموال أما شركات التعاون فانما تنشأ لكي تمكن أعضاءها من الانتفاع بمواردهم ومجهوداتهم حق الانتفاع فهي بعيدة عن قصد الأتجار بالمعنى المتعارف . وهناك فارق آخر ذو شأن وهو ان شركات التعاون تؤدى لفقراء الناس وأوساطهم الوظيفة التي لا تستطيع الشركات المالية الاعتيادية اداءها إلا لأغنيائهم فالفلاح الصغير الذي لا سبيل له الى طرق باب الشركات المالية الاعتيادية ينال بغيته من المال من الشركة التي ينتمى اليها وقس على ذلك

(١) *Luigi Luzzatti* سياسي اقتصادي ايطالي ولد في سنة ١٨٤١ وتولى وزارة المالية مراراً وله عدة مؤلفات في المسائل المالية والاجتماعية على ان اسمه قد اشتهر على الأخص بالدعوة التعاونية وانشاء بنوك الشعب

ويجمل بنا أن نختم هذا الفصل بالعبارة الآتية تقلاً عن هولى اولك^(١) حيث قال « لا يمس التعاون ثروة انسان ولا يرمى الى سلب متاع الغير ولا يبعث على الهياج ولا يسبب قلقاً لأولى الأمر ولا دخل له فى الجمعيات السرية ولا حاجة له بنقابات العمال لتذود عن مصلحته فهو بعيد عن العنف خاضع للنظام لا يحسد انساناً على منصب ولا يقبل هبة ولا يطالب معروفًا . لا يصاحب الكسول ولا يحنث العهد مع المجد . لا يلتمس احساناً ولا يتماق ولكنه لا يجرح عواطف الناس بالتبجح . لا يمد يده الى مال الناس كما لا يصبر على يد تمد الى ماله . مفاده الاعتماد على النفس والاعتماد بالنفس واحراز النصيب الذى يستحقه العمل والفكر من الثروة العامة »

ويستخلص مما تقدم : ١ - انه لا يجب أن ينظر الى التعاون كمجرد نظام مالي يقصد به انماء ثروة الذين يعملون بموجبه ولكنه مذهب اجتماعى يرمى الى ترقية شؤون الجمعية البشرية وعلى الأخص الطبقات الوسطى والدنيا بطريق اشتغال الفرد لمصلحة المجموع والمجموع لمصلحة الفرد وشعاره الفرد للجماعة والجماعة للفرد

٢ - انه يحتفظ بجزية الأفراد وهمتهم لأنه مؤسس على الاشتراك الاختيارى ولا يرمى الى إحلال عمل المجموع محل عمل الفرد بل الى استخدام قوة المجموع لتنظيم الجهود الفردية طلباً لزيادة ثمارها

٣ - ان الاعتماد على النفس من أهم أركان التعاون والتساوى فى الحقوق والواجبات من القواعد الرئيسية التى قام عليها

٤ - انه على تقيض مبدأ الاشتراكيين

٥ - انه لا يرمى الى الاحسان ولا الى الاتجار بالمعنى المعروف فلذلك تختلف

شركات التعاون كل الاختلاف عن الجمعيات الخيرية وعن الشركات المالية والتجارية

٦ - انه بسبب خصائصه المتقدمة متى اتسع نطاقه فى بيئة قضى على كثير من

أسباب الفساد فيها وبعث على رقى المرافق المادية والأدبية والاجتماعية وازدياد الرفاهية واستتباب الأمن

(١) Holyoak من زعماء حركة التعاون الصناعى فى انجلترا عاصر اوين وتوفى فى أواخر القرن الماضى - أنظر كتابه تاريخ التعاون صحيفة ٧